مصطلح الجملة ومفهومها
من لسانيات الجملة إلى اللسانيات النصية ونظرية تحليل الخطاب.

د. خالد تـواتــي.
قسم اللغة والأدب العربي. المركز الجامعي تيسمسيلت

ملخص المداخلة :

يعتبر مفهوم الجملة مفهوماً مفصلياً لتوضيح المفارقة بين مجالي البحث في كل من لسانيات الجملة واللسانيات النصية وما يتعلق بها من نظريات تحليل الخطاب. وعبارة لسانيات الجملة نقصد بها كل المواضعات والمفاهيم التي أتى بها الدرس اللغوي الحديث من دي سوسير إلى تشومسكي، حيث نجد بأن الجملة هي الوحدة الأساسية التي عليها مدار البحث، مثله مثل الدرس اللغوي القديم كما في النحو العربي، فيما عدا بعض التفصيلات، حيث تعد الجملة عند اللغويين العرب القدامي وحدة صغرى تحصل بها الفائدة، في حين نجد بأنها في الدرس اللغوي الحديث تعد أكبر وحداته.

غير أن منطلق المفارقة الذي حدث عند رواد اللسانيات النصية ونظرية تحليل الخطاب نجده متمركزاً على النظرة المغايرة لمفهوم الجملة كمبدأ في البحث، حيث يدعون إلى اعتبار الجملة مفهوماً افتراضياً قد لا يتحقق في الواقع، وقد لا نعثر له على أثر في العملية التواصلية الإنسانية، وبالتالي فإن الوقوف عند حدها والاقتصار على البحث فيها وتحليلها قد لا يجدي للإحاطة بالعملية التواصلية مهما كان نوعها.

إن مداخلتنا هذه هي عصارة تجربة متواضعة وبسيطة في تدريس لسانيات النص، حيث وجدنا أن توضيح تلك المفارقة يعتبر مدخلاً مهماً ومجدياً لفهم الأسس الفكرية والمعرفية التي تنبني عليها اللسانيات النصية ونظرية تحليل

الخطاب، مرجئين التركيز على الجانب الإجرائي إلى المحاور الثانوية باعتبارها تحصيل حاصل للأسس الفكرية.

تمهيد:

يتميز الدرس اللغوي الحديث بأن له أبعاداً معرفية وفلسفية عميقة، تخص ظاهرة التواصل اللساني الإنساني عموماً، وكذا الطرق التي يتم بها هذا التواصل عن طريق المعايير اللغوية التي يستخدمها ضمن جماعة لغوية بعينا، يمكن أن ينسحب هذا الحكم على كل الاتجاهات والمدارس في الدرس اللغوي الحديث، بدءاً من لسانيات دي سوسير مروراً بنظرية التوليد والتحويل لتشومسكي إلى مواضعات ومطارحات اللسانيات النصية ونظرية تحليل الخطاب.

إننا نجد بأن عدم الوعي بأهمية تلك الأبعاد المعرفية والفلسفية، يقترن بالتشبع الحاصل من الكم الكبير من الإجراء التطبيقي الذي يتمتع به النحو العربي، سواء في محتوياته التي تدرس خلال الأطوار الدراسية المختلفة، أو حتى في الدراسات التحليلية التي تتم في المستويات العليا من البحث العلمي.

لذلك فإن الطالب الذي تعرض عليه المناهج اللسانية الجديدة، سرعان ما يتساءل عن الإضافات التي يمكن أن تحصل له في معرفته اللغوية، علاوة على ما هو موجود من قواعد النحو العربي، في مظانها ومتونها الأصلية، أو في المحتويات الميسرة التي تقدم في الأطوار الدراسية.

إن الحصيلة النحوية من القواعد، تجعل الطالب براغماتياً وسطحياً في تفكيره تجاه المناهج اللسانية، وعلى الأستاذ أن يعي قدرات هذا الطالب ويسبر مدى نضجه في التحليل واستقراء الظاهرة اللغوية، فالطالب العربي، بتأثير من القواعد النحوية، يبقى مهووساً مهموماً بإجراءات الإعراب المدرسية، مفتوناً بحفظ العبارات الإعرابية وأوجه الإعراب المختلفة لتلك الجملة أو ما يماثله وما يفارقها في البناء والتركيب، ناهيك عن التمجيد الهائل الذي أنيط بالنحو العربي،

الذي ترسخ بأنه علم العربية الخالص الذي به ثقاف الألسنة وبدونه لا يمكن تقويم اللغة أو تعلمها والتمكن من ناصيتها.

قد يجرنا هذا المدخل إلى تساؤلات تبعدنا عن هدف المداخلة،من قبيل: هل النحو ضروري فعلاً لتعلم اللغة الصحيحة واكتسابها؟ والمقصود بالنحو هنا القواعد النحوية، المسستقاة من النحو العربي.

ولكن كان غرضنا أن نستغل هذا التساؤل لنثير بعض الشبهات حول النحو، إن تقبل منا المتلقي هذه الإطلاق، وبالخصوص **حول بنيته الأساسية التي تنبني عليها قواعده، ألا وهي الجملة.**

ولكن ما هي الجملة من منظور النحو العربي؟

1. الجملة العربية من منظور النحو العربي:

إن مصطلح الجملة الدارج في الدرس اللغوي العربي الحديث في جميع مستوياته من أطوار التعليم العام إلى الدراسات والأبحاث عليه في المستويات العليا من التعليم، لم يكن بهذا الوضوح في التواضع والاصطلاح عليه في الدرس النحوي القديم، وإنما تدرج هذا المفهوم إلى ما وصلنا عليه عبر مراحل عدة، منذ أوائل الدراسات النحوية وأبرزها مواضعات الدرس النحوي العربي في كتاب سيبويه (ت 180 هـ).

إن المتتبع لمفهوم الجملة أو ما كان يعبر عنه من مصطلحات يجد بأنه لم يكن موحداً لدى جميع النحاة واللغويين، وننده‍ش بأن مصطلح الجملة لم يستعمل إطلاقاً في كتاب سيبويه، من دفته إلى دفته [1]، " مع أن الجملة هي ميدان النحو"[2]، كما يقول عبده الراجحي، أما استعماله للفظ جملة وجمل في عباراته إنما تدل على الشيء الجامع لأفراده الضام لهم، وكذلك استعملها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل، كقوله: " جملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً،

وذلك قولك: اضرب ابنك، وأكرم الرجل."[3] وهذا هو الاستعمال الوارد في معاجم اللغة وقواميسها القديمة.

ولكننا نجد مدلولها عنده موظفاً لفظ (الكلام)، أو مستعملاً أمثلة وشواهد هي جمل بالمفهوم المتعارف عليه حديثاً، فسيبويه لم يتحدث عن الجملة بمعناها الاصطلاحي وإنما تحدث عنها بمدلولها من خلال الإشارة إلى عناصر الجملة كالمسند والمسند إليه، ويفهم منه أن الجملة ما تكونت من المسند والمسند إليه كالمبتدأ والخبر أو الفعل وفاعله، ولم يستخدم سيبويه مصطلح الجملة وإنما استعمل مصطلح الكلام و أراد به الجملة، وذلك حين تحدث عن الجمل التامة فيقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، وأما المستقيم الحسن فقولك آتيتك أمس وسآتيك غداً، وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ."[4]

والكلام عند سيبويه هو ما كان تاماً بمعنى مفيد أقل إفادة، فكل ما لا يفيد ليس كلاماً عند سيبويه، كما ورد في أحد مواضع الكتاب قوله: " ألاَ ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟"[5]، وقوله: " ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً[6]، وقوله: " ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاما، ولو قلت ضرب عبد الله كان كلاما."[7] وهناك شواهد أخرى كثيرة من الكتاب تثبت ذلك.

غير أننا نجد المبرد (ت 285 هـ)بعد ذلك يشير إلى الكلام المفيد على أنه جملة، إذ يقول في المقتضب في أول باب الفاعل: " وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت / وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر."[8] أي أن

الجملة عنده تتكون من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر، ونجده يستطرد في استعمال هذا المصطلح بهذا المفهوم، كقوله: " كل جملَة بعْدهَا جملَة فعطفها عَلَيْهَا جَائِز وَإِن لم يكن مِنْهَا."[9]

والجملة عند المبرد هي الكلام عند سيبويه يشتركان في الإفادة، نجد هذا في قوله: " إِن عطفت بهَا جملَة وَهِي الْكَلَام المستغنى جَازَ أَن يكون ذَلِك بعد الْإِيجَاب"، فهو يشير هنا إلى الإفادة بقوله الكلام المستغني، أي الذي يحسن السكوت عنده على حد عبارة سيبويه.

ويعد بعض الدارسين المبرد أول من استخدم لفظ الجملة بهذا المدلول[10]، وذلك في معرض حديثه عن باب الفاعل حيث يقول: "وإنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ويجب بها الفائدة للمخاطب."[11]، وبذلك يكون المبرد قد سلك طريقه في مفهوم وحدود معالمها، من حيث الشكل والمضمون، فالجملة عنده ما يحسن السكوت عليه، وتجب به الفائدة للمتكلم.

أما عند ابن جني (392 هـ)فيذهب إلى القول بالترادف بين مصطلح الكلام ومصطلح الجملة، ونظر إليهما على أنهما متساويان في الدلالة، يقصد بواحد منهما ما يقصد بالآخر، دون الإشارة إلى تخصيص، فقد عرف الكلام على أنه " كل كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل."[12]

وسار على المنهج الزمخشري (ت238 هـ) بذهابه إلى أن الجملة والكلام مترادفان، قائلاً: " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في إسمين، مثل قولك زيد أخوك، أو فعل واسم، مثل قولك ضرب زيد، وسمي جملة."[13]

ولكن بعض النحاة يفرقون بين المصطلحين ويذهبون إلى المخالفة بين مدلول كل منهما، فجعلوا الجملة أعم من الكلام، ومن هؤلاء ابن هشام (ت 761 هـ) الذي فرق بوضوح كامل بين مدلولي المصطلحين، حيث قال في باب تفسير الجملة

وذكر أقسامها وأحكامها: "شرح الْجُمْلَة وَبَيَان أَن الْكَلَام أخص مِنْهَا لَا مرادف لَهَا الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ وَالْمرَاد بالفيد مَا دلّ على معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْه. وَالْجُمْلَة عبارَة عَن الْفِعْل وفاعله ك قَامَ زيد والمبتدأ وَخَبره ك زيد قَائِم وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا نَحْو ضرب اللص وأقائم الزيدان وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما وَبِهَذَا يظْهر لَك أَنَّهُمَا ليسَا مترافدين كَمَا يتوهمه كثير من النَّاس وَهُوَ ظَاهر قَول صَاحب الْمفصل فَإِنَّهُ بعد أَن فرغ من حد الْكَلَام قَالَ وَيُسمى جملَة وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعم مِنْهُ إِذْ شَرطه الإفادة بِخِلَافِهَا وَلِهَذَا تسمعهم يَقُولُونَ جملَة الشَّرْط جملَة الْجَواب جملَة الصِّلَة وكل ذَلِك لَيْسَ مُفِيدا فَلَيْسَ بِكَلَام "[14]

ونلاحظ كيف أشار صاحب المغني إلى ما ذهب إليه صاحب المفصل، وبنى على ذلك اعتراضه ووجهخة نظره في التفرقة بين مدلولي كل من مصطلحي الجملة والكلام، حيث يقوم مفهوم الجملة عنده على فكرة الإسناد، أما الكلام فيشترط فيه الإفادة بحسب رأيه، وقد استدل على مذهبه هذا بما يردده النحاة، في ذكرهم جملة الصلة وجملة الشرط وجملة الجواب، كل ذلك ليس مفيداً وليس كلاماً.

وتابع السيوطي صاحب المغني في مذهبه عندما يفرق بين الجملة والكلام، حيث يقول بأنه قد "ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وأشار إلى ظاهر قول الزمخشري في المفصل، ثم قال بأن الصواب أن الجملة أعم من الكلام، إذ شرطه الإفادة بخلافها."[15]

وإذا ولجنا إلى الفترة المعاصرة وحاولنا تتبع المصطلحين ومفهومهما لديهم، حيث لا نشك بأنهم أفادوا من دراساتهم لمذاهب النحويين العرب القدامى في هذا الشأن، ومن ثم كانت لهم اختياراتهم والتي يظهر تأثيرها في الدرس النحوي الحديث وبخاصة ما يدرس منه في المدارس والمناهج بجميع أطوارها.

من هؤلاء نختار صاحب كتاب النحو الوافي عباس حسن (ت 1398 هـ)، الذي استقرأ أقوال النحاة فوجد وخرج بمواضعات نذكر منها أن الكلام: "ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، ... ولابد للكلام من أمرين معاً، هما التركيب والإفادة المستقلة، وليس من اللازم في التركيب أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة، كأن تقول للضيف، نفضل."[16]

ومن جهة أخرى نجده رسخ مفهوم الجملة باعتبارها تقوم على ركني الإسناد، مع إشارته إلى ما يسمى جملة أصلية وجملة كبرى وجملة صغرى، حيث تعتبر الجملة الأصلية عنده ما تقتصر على ركني الإسناد فقط، أما الكبرى فهي جملة أحد ركنيها هو بدوره جملة، مثل جملة الخبر، وهذه الأخيرة هي عنده الجملة الصغرى.[17]

ومثله ما يراه فاضل السامرائي، حيث يقرر بأن " الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فإن شرط الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة."[18]

غير أننا نجد بعض رواد تيسير النحو وتجديد في القرن العشرين من يدمج بين المفهومين، من أمثال هؤلاء شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو، حيث يرى بأن الجملة في رأيه هي "كلمات تتألف لتدل على معنىً، أو هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت، ولا تكون تامة إلا إذا استوفت الركنين، وإذا حذف أحدهما فإن النحاة يلجأون إلى التقدير ليستقيم الكلام."[19]

ومن المنوه به أن تبرز الجملة عنصراً مهما في اصطلاحات الدرس اللغوي العربي الحديث، سواء ذلك الذي يمتح من النحو العربي القديم، أو ما يتبنى المناهج الغربية الوافدة بمختلف اتجاهاتها ومنطلقات التفكير فيها، فالمهم هنا أن الجملة قد نالت حظها من العناية من حيث استقلاليتها، ووظائفها وأحكامها، ولم

تعد كما كانت من قبل، حيث تنوولت مع باب الفاعل تارة، ومع باب المسند إليه تارة أخرى، من دون إشارة واضحة إلى المصطلح الكائن، وهذا حكم لا يمكن أن ندعي بأنه مطلق، حيث نجد أن ابن هشام من النحويين الذين أفردوا لها باباً خاصاً بها.

2. مفهوم الجملة في الدرس اللغوي الحديث:

لقد بقي الدرس اللغوي حبيساً لمفهوم الجملة، ولكن تعاريفها كثيرة ومتنوعة في الدرس اللغوي الحديث، بطريقة تعكس كثرة الاتجاهات والمدارس، كما تعكس طبيعة الدرس اللغوي في الفترة المعاصرة، والذي ينحو نحو الوصفية وينأى عن المعيارية التي كانت سائدة قبل ذلك، ومن التعاريف التي ننتقيها نذكر ما يعده دي سوسير من أن الجملة تعتبر جزءاً من لسانيات الكلام وليست من لسانيات اللغة، فـ: "الجملة هي نموذج أحسن نموذج يمثل التركيب أو السياق، إلا أنها من مشمولات الكلام لا اللغة، أفلا ينجر عن ذلك أن يكون التركيب أيضاً من مشمولات الكلام."[20]، فالجملة من هذا المنظور تعبر عن القوانين والقواعد المفترضة في اللغة، والتي من خلالها يصيغ أنماط الجمل المختلفة، ليقوم الدرس اللغوي كله عليها من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها وما يطرأ عليها في أثناء ذلك التأليف.

ثم إن الدرس اللغوي الحديث عموماً، لا يتوفر على تحديد دقيق وتفرقة واضحة بين مصطلح الجملة وما يضارعها من مصطلحات، فليس هنالك "تحديد دقيق يتفق عليه الألسنيون في الغربي في تحديد الكلمة والكلام والقول واللفظ...، وإن كان البعض يرى بأن الكلام هو تطبيق لقوانين اللسان، أو تنفيذ الفرد لمثل هذه القوانين، ومن هنا كان الكلام يختص بالفرد، واللسان يختص بالمجتمع، واللغة تختص بالبشر جميعاً."[21]

فالدرس اللغوي الحديث لا يأل اهتماماً إلى التفرقة بين الكلام والجملة، بل إلى التحليل اللغوي من حيث المكونات. وبناءً على ذلك "اتجه علماء اللغة في الغرب، في تحليل الجملة، إلى أن أوسعوا اللفظ بحثاً، وظهرت نظريات متعددة، في إطار منطلقات فكرية مختلفة، وكلها تهدف إلى غاية واحدة في ساحة البحث العلمي، وهي الوصول إلى كنه هذا النشاط الذي انفرد به الإنسان، وهذه النظريات على قسمين:نظريات ظهرت في الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي، وهي نظريات تعرف بنظريات ما قبل تشومسكي، ونظريات أرسى دعائمها تشومسكي وهي تعتمد على القواعد التوليدية التحويلية."[22]

ويعرف جون ليونز الجملة بقوله: "إن كل سلسلة مكونة من مجموعة من الكلمات المتعاقبة هي عبارة عن جملة، مختلفة عن أي سلسلة أخرى شريطة أن تكون صحيحة البناء."[23]

ويشير ماريو باي إلى أن الجملة " تعرف بأنها تتابع من الكلمات والمورفيمات النغمية، ويضيف، وهذا يجعل التعريفين دوريين، إلى حد ما، لأن الجملة تدخل في تعريف الكلمة والكلمة تدخل في تعريف الجملة."[24] ويضرب لذلك مثلاً لكلا التعريفين، وبجملة (هل تريد كتاباً؟؟)، وذهب إلى أنه من الممكن نظرياً الوقوف عقب كل كلمة، على الرغم من ملاحظته عدم حدوث ذلك، وغالباً في الحديث العادي، وهنا يشكل الجملة مجموع الوحدات التي يصح أن تقف بينها الكلمات، ،إضافة إلى درجة الصوت والتنغيم والمفصل، ونحو ذلك مما يتصل في إيضاح المعنى.[25]

ويشاركه في هذا الرأي فندرايس، حيث يقول بأن "بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة، مثل تعالى، صه، لا ...وكل واحدة من هذه تؤدي معنى كاملاً تكتفي بنفسه."[26]

أما البنيويون فهم يوافقون التحويليين في اعتبار الجملة أكبر وحدة لغوية، إلا أن البنيويين يستخدمون في التحليل اللغوي طريقة تحليل المكونات المباشرة،

وهذه الطريقة تنظر إلى الجملة على أنها مكونة من طبقات بعضها فوق بعض، كل طبقة منها تحت طبقة أكبر منها، في تقسيمات ثنائية، حتى نصل إلى الطبقة الصغرى، التي لا يمكن تقسيمها وهي المورفيمات، وتسمى المكونات النهائية أو الطرفية. [27]

لكن التوليديين، كما هو معروف يعالجون الجملة تحت قواعد التوليد، أو ما يطلق عليه أحياناً قواعد التركيب الأساسي، حيث تتخذ قاعدة "إعادة كتابة الجملة أهمية بالغة في القواعد التوليدية التحويلية، حيث أنها القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة، فالجملة في هذه الزاوية هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد." [28]

وهكذا نرى أن التوليديين من جملة أعلام الدرس اللغوي الحديث، لا يميلون إلى وضع التعريفات والحدود، بل الأمر متروك للغويين أنفسهم، لأن اللغات لا تجري سنن واحد، فاللغوي يصيغ تعريفه للغة حسب فهمه لتلك اللغة، ثم يقوم باقتراح بعض القواعد التي يمكن أن تستخدم لبيان عناصر الجملة في اللغة المعنية، وبذلك جاز تسمية هذا الاتجاه توليدياً، " لأنه يبحث في إمكانيات توليد الجمل الجديدة اعتمادا على إمكانيات اللغة." [29]

ففي اللغة الإنجليزية نجد أن لتشومسكي نظرية في تأليف الجملة تشبه نظرية الإسناد في النحو العربي، حيث أن للجملة عنده ركنان رئيسيان ينبغي توفرهما، وهما ركن الإسناد وركن التكملة، " فركن الإسناد يتكون من الفعل والفاعل والمفعول به، أو الجار والمجرور المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل، في حين أن ركن التكملة يتألف من عناصر لا ترتبط بصورة مباشرة بالفعل، إنما تعود مباشرة إلى الجملة ككل." [30]

ولا يعني أن الإسناد مقتصر في ركن الفعل وحده كما في العربية، بل في الركن الاسمي أيضاً، فالتوليديون يعبرون عن هذا باشتقاق الجملة، حيث يقومون

بنقل الفاعل إلى موقع الابتداء، إن وجدت علاقة تحويلية، بحيث لا تختلف بنيتهما على مستوى البنية العميقة.

ونشير في آخر هذا العنصر إلى أن " اللغات تتخالف ظاهراً في باب الإسناد، فترتيب الكلمات في الجملة مقيد بعضها، واختياري في بعضها الآخر."[31]. والتحويليون يطلقون على هذه الظاهرة بقاعدة إعادة الترتيب، ويذكر أنها من الظواهر اللغوية التي لقيت اهتمام اللغويين، فهي موجودة في كتب النحو منذ سيبويه، كما في علم اللغة التحويلي، وذلك باعتبارها من الظواهر التي تصيب الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فنجد فاعلاً وقد صار في غير موضعه، وخبراً وقد تقدم على المبتدأ، وغير ذلك.

3. من الجملة إلى العبارة:

نجد في اللغتين الفرنسية والإنجليزية تفرقة بين الجملة SENTENCE وبين العبارة PHRASE، ولا نحسب أن لمصطلح العبارة وجود بالمعنى المتداول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية في كتب النحو العربي القديمة، وبالرجوع إلى المعاجم والقواميس، نجد في معجم محيط المحيط لبطرس البستاني، أن " العبارة مصدر وإسم، وسميت الألفاظ الدالة على المعاني عبارات، لأنها تفسر ما في الضمير الذي هو مستور، ...، هذا عبارة عن هذا، أي معناها مساو له في الدلالة، وفلان حسن العبارة أي البيان، والعبارة عند البلغاء هي الألفاظ الصحيحة الدالة على المعاني المركبة تركيباً بليغاً، وعند الأصوليين في عبارة النص، والمراد بالنص اللفظ المفهوم المعنى، فمعنى عبارة النص عين النص."[32]

ويقول المناوي: "عبارة النص النظم المعنوي المسوق له بالكلام، سميت عبارة لأن المستدل يعبر من النظم إلى المعنى، والمتكلم من المعنى إلى النظم، فكانت هي محل العبور."[33]

وفي الاصطلاح يعرف فيرث العبارة على أنها " اصغر أشكال الصيغ المركبة، ونعني بالصيغ المركبة، التركيب والجملة."[34]، وبذلك تكون العبارة هي " الوحدة البنائية التي تتوسط بين مستوى الكلمة ومستوى التركيب.

ويلاحظ أن العبارة لا تتضمن معنى الإسناد، وبالتالي يمكن وصفها، بأنها كلمات تختار في ضوء نوعين من العلاقات، وهما العلاقات الرأسية الجدولية، والعلاقات الأفقية أو السياقية، هذا وتتمثل العلاقات الرأسية في تصنيف الصيغ الصرفية في فصائل أو أبواب نحوية، وهي العناصر التي تلعب دوراً عاماً في تشكيل التراكيب وبنائها، وتحديد هذه العناصر هو الخطوة التي تسبق التحليل اللغوي للجمل. أما العلاقات الأفقية، فتمثل في موقعية أو ترتيب الصيغ الصرفية أو الكلمات التي تتمثل الفصائل النحوية، وتقوم تلك العلاقات بتحديد الوظيفة،.[35]

لهذا يذكر أن من الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة، أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية، مثال ذلك النداء، فإن عبارة، يا حسن، ليس بجملة، وليس قسماً من جملة، وهو مع ذلك كلام مفيد مستقل، وإن كان من يزعم أن حرف النداء سد مسد الفعل وهو أدعو أو أنادي.

ولما كان لكل لغة طريقتها ولكل وضعية تواصلية باستحضار كل عناصرها من مرسل ومرسل إليه ورسالة والقناة التي تمر عبرها وكذا السنن التواصلي الذي تخضع له، فإن عبارة معينة قد يكون لها معنى بذاته في أصل وضعها الذي يعد قياسياً، نجدها أن المعنى الذي تفيده قد يتغير عن عن معنى الوضع القياسي، مثال على ذلك: عبارة أهلاً وسهلاً، فإن لها عند أصحاب التفكير النحوي وضعاً أصلياً متعارف عليه، حيث تصبح كلتا الكلمتين المكونتين للعبارة مفعولاً مطلقاً أو نائباً لمفعول مطلقاً بتقدير حذف فعلين هما حللت ونزلت، غير أن العبارة نفسها لو جاءت من قبل أستاذ في محاضرة مثلاً يستأذنه طالب في الدخول فيجيبه أن أهلا وسهلاً، فنجد أن رد العبارة إلى أصل وضعها

هنا لا يفسر المقصود، إذا المقصود هنا، تفضل، أو لا مشكلة، أو غير ذلك من المعاني المعاصرة، التي ليس الحلول والنزول منها على أية حال.

إذن فالعبارة قد تحكمها ظروف بعينيها تجعلها تتأبى على الوضع القياسي الأصلي الذي من أجله أو انطلاقاً منه وضعت القاعدة النحوية.

ومن جهة أخرى فإن التركيبات الأخرى المتضمنة فيها غير ركني الإسناد لها أهميتها القصوى التي لا ينبغي أن تغفل، والتي لا يمكن أن ينطبق عليها الإطلاق النحوي باعتبارها فضلة أو مجرد توابع أو زوائد.

4. من الجملة إلى النص:

هنا لابد لنا مبدئياً بأن الانتقال من حد الجملة إلى النص ليس من الضروري أن يكون بمثابة نمو في الكم، كما لابد لنا في البدء إلى أن نشير بأن منهج اللسانيات النصية تولد بعد ذيوع النظرية التواصلية وكذا مناهج التأويل والهرمنيوطيقا، بالإضافة إلى نظريات النص المعاصرة التي تستند إلى فلسفات اللغة والتواصل التي استجدت وتطورت في القرن العشرين.

ويتأسس هذا المنهج الجديد في للسانيات النصية ونظرية تحليل الخطاب على مصطلحين رئيسين هما مصطلح الخطاب ومصطلح النص، ومبدئياً كذلك علينا أن نقبل بأن هناك تعريفات كثيرة لهما ظرفية ونهائية، وكاستباق علينا أن نختار في تعريف الخطاب أن نستحضر في أذهاننا كل عناصر العملية التواصلية التي تحكم واقعة لغوية معينة، ونختار بأن النص هو عينة الخطاب الخاضعة للتحليل والدراسة.

من استقرائنا لمناهج اللسانيات النصية ونظرية تحليل الخطاب، خلال تحضيرنا للدروس المزمع تقديمها للطلبة في إطار مقياس اللسانيات النصية، وجدنا بأنه لابد من الإشارة إلى ركيزتين الأولى نظرية تتمثل بالخصوص في مفاهيم النص

والخطاب، وأخرى إجرائية تحاول أن تكون تطبيقات عملية لما يسمى بالخصوص لنحو النص والتحليل النصي.

إن كثيراً من القائمين على مقياس اللسانيات النصية يقصرونه على محتويات نحو النص، وما إليه من دراسة الروابط بين الجمل وما إلى ذلك، وهنا قد تترسخ مغالطة في ذهن الطالب خلاصتها أن يفهم بأن النص ما هو إلا مستوى أعلى من مستويات الجملة، وأن له قواعد تشبه قواعد النحو في معياريها واطرادها في التراكم والقياس.

إن التفكير بهذا النحو يبعد الطالب عن فهم جوهر اللسانيات النصية القائم بالدرجة الأولى على وعي معرفي جديدة ونظرة مغايرة تماما تجاه اللغة والعملية التواصلية بين البشر في جميع مستوياتها.

ونحن نقترح في الناحية النظرية من دروس لسانيات النص أن نبدأ بتقديم الإشكالات المحيطة بالنحو العربي، من قبيل التعرض إلى الوضعيات التواصلية التي تفلت من التحليل النحو، والإشارة إلى الإشكال القديم المتجدد:

هل قواعد النحو العربي كفيلة بالإحاطة بكل أساليب الكلام؟؟

يمكننا أن نرجع إلى بعض ما قدم في إطار أصول النحو، لنبين كيف أن العربي نشأ شكلياً وانتهى معيارياً، وكيف كانت نظرية العامل التي حكمت قواعده شكلية في كثير من مظاهرها تستند إلى المنطق وعلم الكلام وتبتعد عن الواقعة اللغوية التي من المفترض أن تخدمها القاعدة النحوية

كما يمكننا الإشارة إلى بعض الظواهر النصية في التراث العربي، أي إلى بعض الدعاوى من قبل بعض اللغويين والبلاغيين، والتي تتجاوز النظر في الجملة باعتبارها الواقعة اللغوية الوحيدة، ومن الأمثلة البارزة هنا ما سمي بعلم المناسبة لدى المفسرين الذي حاول رواده أن يتعاملوا مع القرآن باعتباره نصاً متكاملاً، مغايرين طرق التفسير التي ترسخت مدى قرون والتي تنبني على فكرة التجزيء

والتقطيع. وكذلك الإشارة إلى بعض الدراسة البلاغية التي حاولت أن تتجاوز الطرح النحوي في القرآن الكريم وغيره من النصوص الأدبية.

إن الغرض من هذا المدخل ليس الطعن في النحو والنحويين ولا التقليل مما توصلوا إليه من قواعد ونتائج، إنما الغرض منه هو الإشارة إلى وجوب تجاوز الفكر النحو وعدم الاكتفاء بمواضعاته، أو بمعنى أوضح، وجوب تجاوز مفهوم الجملة كبنية كلامية، وعدم الاقتصار عليها وحدها في الدراسة اللغوية.

الدعوة إلى تجاوز النظر في الجملة وعدم الاقتصار عليها، بمعنى " إذا كنا نميز في الجملة بين مكوناتها الصوتية والنحوية والدلالية، فإننا سنميز في النص مثيلها، ولكنها لا تأخذ الموقع نفسه في الحالتين، فالنص مكون من كل العناصر التي تكون الجمل، والوجه النحوي للنص لا يظهر إلا بالرجوع إلى نحو الجمل، ولكن بالرجوع إلى العلاقات القائمة بين الوحدات النصية مثل الجمل ومجموعات الجمل."[36]

إن الإشارات إلى الثغرات التي خلفها نحو الجملة لا تقتصر على النحو العربي وحده، فحتى الدراسات الغربية المعاصرة والمنبنية على انفتاح الدلالة وعلى الوصفية والآنية، كانت تلك الثغرات نفسها التي ابتدأ منها واضعوا مناهج اللسانيات النصية، ومنهم هاريس في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، حيث قدم منهجاً لتحليل الخطاب المترابط، سواء في حالة النطق أو الكتابة، استخدم فيه إجراءات اللسانيات الوصفية القائمة على مفهوم الجملة، بهدف اكتشاف بنية النص.

ولكي يتحقق هذا الهدف، قال بأنه لابد من تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية السابقة، هما:

" الأولى قصر الدراسة على الجمل، والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة، والثانية هي الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي وحيثيات العملية التواصلية،

مما يحول دون الفهم الصحيح."[37] مثل جملة (أهلا وسهلا) التي سبقت الإشارة إليها.

بعد ذلك بدأ عدد من اللسانيين ينتبهون إلى المشكلتين التي أشار إليهما هاريس، وإلى أهمية تجاوز الدراسة اللغوية مستوى الجملة إلى مستوى النص، والربط بين اللغة والموقف الاجتماعي، مشكلين بذلك اتجاهاً لسانياً جديداً.[38]

وهذا الاتجاه يتخذ النص بأكمله وحدة للتحليل، وليست الجملة كما كانت الحال في الاتجاهات السابقة عليه، والتي عرفت بنحو الجملة، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه ودارسوه، يكشفون عن الحاجة الماسة إليه، والجوانب الواجب اعتبارها في دراسة النص، والمهام التي يمكن أن يؤديها نحو النص.

إن كثيراً من الدراسات النحوية الدائرة في فلك نحو الجملة، أهملت الجانب الدلالي، أو لم تعن به العناية الكافية، مما حدا بعلماء لغة النص إلى تلافي هذا القصور في دراساتهم للنص، ويتضح هذا من تعليل فان ديك حين يقول: "في كل المناهج والأنحاء السابقة على نحو النص، وصف للأبنية اللغوية، ولكنه لم يعن بالجوانب الدلالية عناية كافية، مما جعل علماء النص يرون بأن البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما يزال مقتصراً على وصف الجملة، بينما يتضح من يوم لآخر جوانب كثيرة لهذه الأبنية وبخاصة الجوانب الدلالية، لا يمكن أن توصف إلا على نحو أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص."[39]

ويوضح سعد مصلوح أهمية هذه النقلة من الجملة إلى النص واعتبارها للجانبين الدلالي والمقامي، بقوله: "إن الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية، وليس اجتزائها، والبحث عن نماذجها وتهميش دراسة المعنى، كما ظهر في اللسانيات السابقة للسانيات النصية."[40]

إن الدراسة النصية هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة، لأن الناس لا تنطق حين تنطق، ولا تكتب حين تكتب، جملاً أو تتابعاً من جمل، ولكنها تعبر في الموقف اللغوي الحي من خلال حوار معقد متعدد

الأطراف والقنوات والحيثيات مع الآخرين، ويكثر في هذه الحال تصادم الاستراتيجيات والمصالح والمقاصد وتعدد المقامات، على نحو يصبح فيه رد الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلاً للظاهرة المدروسة، ورداً إلى بساطة مصطنعة تخل بجوهرها وتفضي إلى عزل السياقات المقامية والأطر الثقافية، واعتبارها أمراً قائماً خارج النحو وطارئاً عليه.

ويكشف ديبوجراند عن مهمة لا يستطيع نحو الجملة تأديتها، وهي التمييز بين أنماط النصوص، حيث منها ما هو إخباري، وما هو علمي، وما هو قصيدة وغير ذلك، " مما يبدو معقولاً أن تتطلب علم النصوص الذي يجب أن يكون قادراً على وصف أو شرح كل الخصائص والعلامات الفارقة بين هذه النصوص، أو أنماط النص."[41]

كما أن نحو النص يمكن من تشخيص علاقات لم ينظر إليها في نحو الجملة، وهي علاقات فيما وراء الجملة، بين الجمل والفقرات والنص بأكمله وتمامه، وكل هذا يبين أن النقلة من نحو الجملة إلى نحو النص، ليست مجرد نقلة حجمية، وإنما، أيضاً، نقلة في المنهج وأدواته وإجراءاته وأهدافه.

فإذا كانت الجملة وحدة نحوية، فإن النص ليس وحدة نحوية أوسع وأكبر، كما قد يتوهم البعض، أو مجرد مجموع جمل، أو جملة كبرى، وإنما " هو وحدة من نوع مختلف، وحدة دلالية، أي الوحدة التي لها معنى في سياق."[42] هذه الوحدة الدلالية تتجسد في شكل جمل، ومن هنا تأتي علاقة النص بالجملة، إذ هي مجسدة للوحدة الدلالية التي يشكلها النص في موقف ما.

وهذه الوحدة الدلالية قد تتجسد في جملة واحدة، مثل (رأس الحكمة مخافة الله)، وهنا يحدث تطابق بين حد الجملة وحد النص، وأيضاً لكون النص ليس وحدة نحوية، ولا يتألف من جمل ولا يرتبط بالجملة، فإنه قد يتجسد في أقل من الجملة حجماً، كما في حال التنبيهات والعناوين والإعلانات، وبالمقابل لا

يوجد حد أعلى للنص، فقد يكون كتاباً بأكمله، كما هو الحال في الرواية والمسرحية وغير ذلك.

ونظراً لاحتمالية تحقق النص في جملة واحدة، فهل معالجة النص الجملة، أو الجملة النص، تدخل في إطار لسانيات النص؟ يقول سعيد بحيري، بأنها تدخل إطار لسانيات النص، ما دامت معالجة الجملة النص، لا تقتصر على الجانب التركيبي وحده، وإنما تتعداه بإدراج الجانبين: الدلالي والمقامي، فيقول: "ودون الخوض في الخلاف حول مفهوم النص، فإنه من الضروري أن نشير إلى أن القضية لا تتعلق بالامتداد الأفقي بالكم أساساً، ولكن تعود إلى اختلاف منظور البحث، فقد تتوافق حدود الجمل والنصوص في كثير من الأمثلة، كما تبين، إلا أنه عند التحليل لا يتوقف عند التحليل التركيبي، فهذا غير كاف، وهنا يبدأ تجاوز إطار الجملة، إذ يبدأ البحث عن عناصر غير لغوية حقيقية، تتصل بمنطقية الجمل وصلتها بالموقف التواصلي أو عملية التواصل بصورة عامة، ويستوجب البحث عن هدف سابق لوضع الجملة وأثر لاحق لها، فنجد حديثاً عن الفروض المسبقة وأشكال التضمين والتداخل النصي والتتابع المنطقي للخطاب."[43]

ولهاليداي وحسن رقية رأي بسيط وواضح في قضية المنهج الذي تخضع له الجملة النص، حيث يريان أنه متى توقف تفسير الجملة على الرجوع إلى جملة أخرى سابقة أو لاحقة، فإن الجملة حينذاك تكون قد انتقلت إلى دائرة النص، " حيث تكون فيها إحالة إلى سابقة عليها أو لاحقة لها، وهنا يبدأ النص."[44]

ويصور جارلسون خاصية الترابط هذه من خلال تخيل حوار جيد التكوين، حيث في مثل هذا الحوار، "تكون كل جملة وكل كلمة رداً على أخرى سابقة عليها، وفي الوقت نفسه مثير لأخرى لاحقة لها، وهكذا حتى يكون لدينا في النهاية حوار تتعالق كل أجزائه بعضها ببعض."[45]

ويدخلنا هذا الرأي في أهم محاور لسانيات النص وإنجازاتها، وهي العلاقات فيما وراء الجمل، والتي تعد أهم ملمح فارق بين لسانيات النص

ولسانيات الجملة، فعلى الرغم من تعدد وتباين تعريفات النص عند علماء النص، تبعاً للتعدد والتباين في في المدارس اللغوية التي ينتمون إليها، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بين جل هذه التعريفات، هذا القاسم هو التأكيد على خاصية الترابط في النص.

الهوامش:

1 أمكننا أن نصدر هذا الحكم بعد البحث الآلي معتمدين على الكتاب في برنامج المكتبة الشاملة.

2 عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص77.

3 سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج4، ص152.

4 سيبويه، الكتاب، ج1، ص 25-26.

5 سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

6 سيبويه، الكتاب، ج1، ص21.

7 سيبويه، الكتاب، ج2، ص90.

8 المبرد أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص08.

9 المبرد أبو العباس، المقتضب، ج3، ص279.

10 ينظر: عبد الوهاب البابونجي، النحاة العرب والمصطلح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2010، ص101.

11 المبرد أبو العباس، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص08.

12 ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: عبد الكريم محمد، المكتبة التوفيقية، الرياض، 1432 هـ، ص31.

13 الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: سالم البعلبكي، دار الجيل، بيروت، ص06.

14 ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985، ص490.

15 السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1، ص36.

16 عباس حسن، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، ج1، ص15-16.

17 ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ص16.

18 فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، دار الفكر، البتراء، 2007، ص12.

19 شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، ط6، القاهرة، 1978، ص253.

20 دي سوسير فرديناند، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرمادي ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص188.

21 العبيدي رشيد، أبحاث ونصوص في فقه اللغة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص19.

22 محمد إبراهيم عبارة، الجملة اللغوية دراسة نحوية، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1988، ص05.

23 جون ليونز، نظرية تشومسكي، ترجمة: حلمي خليل، دار البيروني، بيروت، 2004، ص99.

24 ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، طرابلس، ط2، 1988، ص112.

25 ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، طرابلس، ط2، 1988، ص113.

26 فندرايس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواحلي، مكتبة الأنجلو مصرية، 1970، ص101.

27 ينظر: رشيد أبو بكر، استخدام التحولات النحوية في دراسة اللغة العربية، المكتبة الهاشمية، عمان، 1999، ص208.

28 ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1986، ص23.

29 محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط2، الكويت، 1978، ص71.

30 ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية، ص44.

31 برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1977، ص134.

32 بطرس البستاني، محيط المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ص571.

33 محمد عبد الرؤوف المناوي، التوفيق على مهمات التعاريف، تحقيق: رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ط4، بيروت، 1990، ص495.

34 FIRTH. R , papers in linguistics ; third edition; Rootledge; London; p79/

35 ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، دار الفكر العربي، بيروت، 2007، ص236-237.

36 منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 2002، ص123.

37 ينظر: ZELLIG HARRIS, discourse analysis, language, vol 28, 1952, P130/

38 ينظر: DE BEAUGRAND R, introduction to text linguistics, P16-29, LONGMAN, LONDON, 1981.

39 سعيد بحيري، علم لغة النص، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1993، ص133.

40 سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات الحديثة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2003، ص79.

41 03 DE BEAUGRAND R, introduction to text linguistics, P

42 HALLIDAY and HASAN, cohesion in english, LONGMAN, LONDON, P293.

43 سعيد بحيري، علم لغة النص، ص228-229.

44 HALLIDAY and HASAN, cohesion in english, P294

45 GARLSON LAURI, dialogue games, REIDEL PUBLISHING, LONDON, 1982, P148-149